

علي الجرباوي*

إسرائيل و"الحكم الذاتي" لفلسطين: المفهوم وصلاحيه النموذج

بعد مرور قرن على صدور وعد بلفور، وسبعين عاماً على إقامة دولة إسرائيل، ونصف قرن على احتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين: القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة، واندلاع العديد من الحروب المتتالية، فإن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يزال محتتماً وبحاجة إلى حل ينهيه، لا إلى تسوية سياسية تستهدف مجرد إدارته من حين إلى حين. ويتمحور الحل المنشود حول ضرورة التوصل إلى اتفاق ناجز بشأن الحقوق والمطالب المتعارضة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود بشأن فلسطين/إسرائيل، فكلا الطرفين ينطلق أساساً من القناعة بأحقية المطلقة في كامل أرض الإقليم: فلسطين للفلسطينيين، وأرض - إسرائيل لليهود الإسرائيليين.

كانت تخضع لهيمنة الإرادة البريطانية^١ ولم يشكل تحقيق حق تقرير المصير للفلسطينيين منطلق السياسة الانتدابية البريطانية على فلسطين، وإنما تمحور هذا المنطلق حول "تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"، لكن من دون الانتقاص من "[...] الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فيها." وهذا الأمر يشير إلى أن الرؤية

قبيل
الحرب العالمية الأولى
وخلالها، أعطت بريطانيا
العرب واليهود وعوداً متضاربة بشأن
مستقبل المشرق العربي، بما في ذلك
مصير فلسطين: مراسلات الشريف حسين -
مكماهون، واتفاقية سايكس - بيكو بين
بريطانيا وفرنسا، ووعد بلفور للحركة
الصهيونية. وتضمنت هذه الوعود تباينات
في موقف بريطانيا التي احتلت فلسطين في
سنة ١٩١٧، وبسطة عليها إدارة مدنية في
سنة ١٩٢٠، حولتها في سنة ١٩٢٢ إلى
انتداب مشفوع بموافقة عصبة الأمم التي

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، في جامعة بيرزيت.

بعد رفض العرب قرار التقسيم المجحف بحق الأغلبية الفلسطينية لمصلحة الأقلية اليهودية، ووقوع حرب ١٩٤٨، أُقيمت دولة إسرائيل على مساحة أكبر كثيراً مما كان مخصصاً لها في قرار التقسيم. وأصيب الفلسطينيون بنكبة خسارتهم لجلّ وطنهم وتهجير أغليبتهم منه، فضلاً عن فقدانهم تحقيق السيادة والاستقلال على ما تبقى لهم من هذا الوطن. وكان في ذلك مستوى ثانٍ متقدم من الإجحاف بحقهم في تقرير مصيرهم.

بعد قرابة عقدين من الزمن، شنت إسرائيل في سنة ١٩٦٧، حرباً استباقية على ثلاث دول عربية، وللدهشة، جاءت تلك الحرب خاطفة وسريعة انتهت بانتصار عسكري كبير لإسرائيل، وياحتلالها البقية المتبقية من فلسطين، علاوة على أراضٍ عربية أخرى. وفي أعقاب الحرب مباشرة استقر الرأي الدولي على عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة، محافظاً بذلك على الوضعية السابقة لتقسيم قسري لفلسطين، وذلك بإصدار مجلس الأمن الدولي القرار ٢٤٢، والذي أُعيد تأكيد مضمونه في القرار ٣٣٨ الصادر عن المجلس ذاته بعد حرب ١٩٧٣.

لم تلتزم إسرائيل تنفيذ الإرادة الدولية في سنة ١٩٦٧، فقد أغراها فوزها العسكري السريع، واحتلالها السهل للأراضي العربية، وخصوصاً بقية فلسطين، بانتهاز الفرصة والاستمرار في الاستحواذ عليها تحقيقاً للهدف الصهيوني المتمثل في إقامة الدولة اليهودية على كامل "أرض إسرائيل". ولذلك، قامت الحكومة الإسرائيلية سريعاً باتخاذ قرار بسلخ مدينة القدس الشرقية عن الضفة، وتوسيع حدود بلديتها، وضمها إلى إسرائيل،

البريطانية آنذاك إلى فلسطين، والتي حُدّت شرقاً بنهر الأردن ووادي عربة في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ عن وينستون تشرشل، وزير المستعمرات في الحكومة البريطانية في ذلك الوقت، هي أن تبقى فلسطين إقليمياً واحداً موحداً، من دون التطرق إلى ما سيؤول إليه مستقبلها السياسي.

إذاً، لم يكن تقسيم فلسطين إلى قسمين، واحد للفلسطينيين العرب وآخر لليهود الصهيوينيين، وارداً في الفكر السياسي البريطاني عند إصدار وعد بلفور، أو حتى خلال المرحلة الأولى من الانتداب البريطاني عليها. لكن نظراً إلى المعارضة الشاملة من طرف أهل البلد الفلسطينيين لمشروع إقامة الوطن القومي اليهودي في بلادهم،

ومواجهتهم له بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الهبات المتواصلة خلال العشرينيات، والثورة الشاملة التي اندلعت في سنة ١٩٣٦، فإن موضوع تقسيم فلسطين بدأ يطفو على السطح. وكان تقرير لجنة بيل البريطانية التي

أُرسلت لتقصي الحقائق في فلسطين بُعيد اندلاع الثورة، والصادر في سنة ١٩٣٧، هو أول وثيقة توصي بتقسيم البلد إلى دولتين^٢. لكن الحكومات البريطانية لم تأخذ بهذه التوصية، وأبقت على سياسة فلسطين

الموحدة، حتى انقضاء الحرب العالمية الثانية، حين أحالت إلى منظمة الأمم المتحدة الحديثة التكوين مسألة البت بمصير البلد.

وبعد تشكيل لجنة دولية، والمداورات بتوصياتها، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وبالتالي، حصل تقسيم البلد على الصبغة الدولية.

فلسطين إلى دولتين، كما ورد في قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧، لكن بمساحات مختلفة. وأصبح هذا المسار يحمل العنوان الشهير بـ "حل الدولتين".

وكلما كان التعثر يواجه هذا المسعى

بسبب تعنت إسرائيل وسياساتها التوسعية، كانت تطفو على السطح دعوات إلى ترك مسار "حل الدولتين" الفاشل، والاستعاضة عنه بحل آخر لا يقوم على التقسيم، وإنما على التجميع في "حل الدولة الواحدة". ويُطرح في هذا السياق العديد من نماذج الدولة الواحدة، من دولة لكل مواطنها، إلى دولة ثنائية القومية، وحتى دولة أبارتهايد.

لقد أثبتت وقائع التفاوض والسياسات المتبعة في الأرض المحتلة خلال العقود الماضية أن إسرائيل لا تريد حل الدولتين مع أنه يخلصها من المأزق الديموغرافي، لأنه سيرغمها على التخلي عن أراض لا ترغب في التنازل عنها، وهي في الوقت نفسه لا تقبل بحل الدولة الواحدة مع أنه يضمن لها الاستحواذ على كل الأرض، لأنه سيفرض عليها القبول بالوجود الفلسطيني المكثف داخل الدولة الواحدة، وبالتالي الوقوع تحت وطأة المأزق الديموغرافي. وبين الرافضين، ومع اتباع سياسة التسوية والمماطلة في تحقيق الحل في أحد الاتجاهين، تركزت مساعي إسرائيل على هندسة تسوية ملائمة تحقق لها الاستحواذ على أكبر كمية من الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، مع التخلص من عبء المسؤولية عن أكبر عدد من الفلسطينيين في هذه الأرض بعد قطع الطريق على إمكان ضمهم لها.^٤

التسوية السياسية المفضلة لإسرائيل، والتي ما فتئت حتى الآن تسعى جاهدة

كما راحت تتبّع سياسة ظلت مستمرة، وتكثفت لاحقاً، أجازت بموجبها إقامة مستعمرات يهودية في أنحاء مختلفة من الضفة وقطاع غزة (تم إخلاء مستعمرات القطاع في سنة ٢٠٠٥).

لكن الاستحواذ والاستيطان لتحقيق الهدف الصهيوني القائم على أسطورة "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، كان يورقهما بالنسبة إلى إسرائيل وجود للفلسطينيين ما زال يتكثف في فلسطين. فكون حرب ١٩٦٧ كانت خاطفة، لم يفسح المجال أمام إسرائيل لتكرار عملية طردها المنهج للفلسطينيين في سنة ١٩٤٨، وكانت النتيجة أن بقيت أغلبية فلسطيني الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في البلد، علاوة على الفلسطينيين الذين بقوا في الداخل بعد قيام إسرائيل في سنة ١٩٤٨. وبدأت إسرائيل تواجه مأزقها: فهي من ناحية تريد كل الأرض لها، لكنها من ناحية أخرى لا تريد زيادة من عليها من الفلسطينيين، لأن وجودهم وازديادهم يؤثران في المعادلة الديموغرافية التي تتقلص فيها الأغلبية اليهودية لتصبح مرور الوقت أقلية في مقابل أغلبية فلسطينية.^٣

هذا المأزق الإسرائيلي، مضافاً إليه المقاومة الفلسطينية المستمرة للاحتلال من جهة، وما يؤدي إليه عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية من توتر في كامل الإقليم من جهة أخرى، أمور دفعت المجتمع الدولي إلى البحث المستمر عن تسوية للصراع. وانصبّت المساعي الدولية على مدار الخمسين عاماً الماضية على إيجاد صيغة تقوم على تحقيق انسحاب إسرائيلي من الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وذلك تحقيقاً لمبدأ تقسيم

السيطرة العليا لها، ممثلة فيما أطلقت عليه اسم "الإدارة المدنية" لقوات احتلالها^٦. باختصار، هذه التسوية الإسرائيلية الانتقائية لا تمنح الفلسطينيين خلاصاً من الاحتلال، واستقلالاً في دولة خاصة بهم، كما لا تؤدي إلى انضوائهم داخل دولة واحدة، موحدة، بل هي تبقئهم في حالة ما بين بين، وتعطيهم في أفضل الأحوال طيفاً من أطياف الحكم الذاتي.

تسوية "الحكم الذاتي"

منذ احتلال ١٩٦٧ وُضعت الضفة وقطاع غزة اللتان أُطلق عليهما في الأعوام الأولى للاحتلال اسم "المناطق المدارة"، تحت حكم عسكري مباشر، ومن ضمن مسؤولية وزارة الدفاع الإسرائيلية. ولمدة عقد من الزمن كانت الأوساط السياسية الإسرائيلية تبحث في إمكانات التوصل إلى السلام مع محيطها العربي، وتبحث فيما بينها في الاحتمالات السياسية المتعددة لمستقبل الأرض المحتلة. لقد تمت السيطرة على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية من طرف جهاز عسكري بيروقراطي أنشئ لهذا الهدف، وأصبح يعمل تحت إشراف مجموعة من الحكام العسكريين المنتشرين داخل التقسيمات الإدارية في الضفة والقطاع، وأُنيطت المسؤولية المباشرة عن مختلف قطاعات الحياة، كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والزراعة، إلى ضباط إسرائيليين.

بعد حرب ١٩٧٣، واتفاقيات فك الارتباط بين مصر وإسرائيل، وسورية وإسرائيل، جرى تحريك البحث عن تسوية بين مصر وإسرائيل برعاية أميركية، وترجم هذا المسعى بزيارة قام بها الرئيس المصري أنور السادات

لفرضها على الفلسطينيين وتحاول تحصيل قبولهم بها، هي تسوية انتقائية تستهدف أساساً تحقيق مصالحها على حساب الحقوق الفلسطينية. وأساس هذه التسوية ادعاء إسرائيل أن الأرض التي استحوذت عليها في سنة ١٩٦٧ لم تكن تخضع قبل ذلك لسيادة معترف بها، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن اعتبارها محتلة من إسرائيل، وإنما هي أرض متنازع عليها، أي أن لإسرائيل الحق في التصرف فيها. وقد بُني هذا التصرف على قاعدة عدم التعامل مع هذه الأرض كوحدة جغرافية واحدة، بل تفتيتها إلى ثلاثة أقسام لكل واحد منها رؤية ومعاملة إسرائيلية خاصة به^٥.

هكذا، ضمت إسرائيل القدس الشرقية قسراً، وعملت على استيعاب سكانها، أما قطاع غزة الصغير المساحة والكثير الفلسطينيين، والذي لا تريده إسرائيل، فأنتهى الأمر بها إلى الانسحاب من داخله وفرض حصار خارجي عليه، مع إعطاء إشارات باستعدادها للتخلي الكامل عنه. أما الضفة، وهي الأكبر مساحة في الأرض المحتلة، فكان التوجه الإسرائيلي بصدها يقوم على بقائها معومة السيادة، تستأثر إسرائيل بسيطرة الأمر الواقع على أوسع ما تستطيع من أرضها باتباع سياسة استيطانية ممنهجة، لكن من دون الاضطرار إلى ضم الفلسطينيين لها جزاء ذلك. ولتحقيق ذلك استهدفت إسرائيل حشر الفلسطينيين في أصغر بقع جغرافية منفصل بعضها عن بعض داخل الضفة، وحولت هذه البقع مع مرور الوقت إلى معازل، وأعطت الفلسطينيين كينونة قانونية خاصة ومنفصلة عنها، واستعدت لمنحهم صلاحيات التصرف في شؤون حياتهم داخل هذه المعازل، لكن تحت

"الضفة الغربية وغزة" فقط، من دون ورود أي ذكر للقدس في النص على الإطلاق، أي أن القدس اقتطعت ولم تعد مشمولة في مسعى حل القضية الفلسطينية. ليس هذا فحسب، بل إن هذا الحل صار يتطلب كشرط مسبق، ضرورة انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع، وقد نجحت إسرائيل في فرض أجندتها بجعل الحل المتوقع يستند إلى ترتيبات انتقالية مرحلية، من دون أي التزام بتحديد الناتج النهائي الذي تُرك مصيره مفتوحاً يتحدد بالمفاوضات.

في "إطار سلام" كامب ديفيد تم تحديد فترة خمسة أعوام للتوصل إلى "حل المشكلة الفلسطينية" وفق المبادئ والمراحل التالية. أولاً، يستند الحل المتوقع إلى ترتيبات انتقالية لمدة لا تتجاوز خمسة أعوام، ويقوم على أساس "[...] توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة [...]"; ثانياً، يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة سلطة الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل والأردن، وتجري انتخابات حرة لاختيار ممثلي سكان هذه المنطقة، وعندما يتم ذلك تعيد القوات العسكرية الإسرائيلية انتشارها داخل الضفة وغزة من أجل تمكين سلطة الحكم الذاتي المنتخبة من ممارسة صلاحياتها؛ ثالثاً، بعد قيام سلطة الحكم الذاتي، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أعوام على بداية المرحلة الانتقالية، تبدأ المفاوضات حتى نهاية المرحلة الانتقالية "لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها مع جيرانها". ويشترك في هذه المفاوضات مصر وإسرائيل وممثلو سلطة الحكم الذاتي. وقد أشار "إطار سلام" كامب ديفيد، لكن بشكل مبهم، إلى ضرورة "[...] أن يعترف الحل الناتج عن

للقدس، في ٢٠/١١/١٩٧٧. وجرى بعد ذلك عقد اتفاقية كامب ديفيد بين الطرفين في ١٧/٩/١٩٧٨، وانتهى الأمر بعقد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في ٢٦/٣/١٩٧٩.

كان لـ "إطار السلام" الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل أهمية ودلالة خاصة، كونه أورد، لأول مرة، مفهوم الحكم الذاتي كمنطلق لحل القضية الفلسطينية. ولم يكن هذه المفهوم وارداً في فكر السادات عندما ذهب إلى القدس، ففي خطابه في الكنيست أكد أنه لم يأت ليعقد "[...] اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل [...]]"، لأن ذلك لن يجلب السلام الشامل للمنطقة، بل إنه جاء، مع أن أحداً من القادة العرب أو الفلسطينيين لم يكلفه بذلك، ليصرّ على أمرين أساسيين وضروريين لتحقيق هذا السلام بين العرب وإسرائيل: الأول، الإصرار على الانسحاب الكامل من الأرض العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، "[...] بما فيها القدس العربية". وقد اعتبر السادات أن هذا "[...] أمر بديهي، لا نقبل فيه الجدل، ولا رجاء فيه لأحد من أحد." وبما أن "السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين [...]"، فإن الأمر الثاني المطلوب هو "[...] تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته."^٧ لم يتضمن "إطار السلام" الذي وقّعه أنور السادات ومناحم بيجن، برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر، بعد أقل من عام على خطاب الرئيس المصري في الكنيست، أي إشارة إلى الشرطين اللذين أوردتهما السادات في خطابه في القدس. ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد تمت معالجتها تحت عنوان

المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة"، واعتبر أنه من خلال هذه المفاوضات "[...] سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم [...]]" الذي تقلص ليصبح فقط التوصل إلى اتفاق "[...] على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية".⁸

ما يُستخلص من هذا الاتفاق المصري - الإسرائيلي، والذي تم من دون مشاركة أو موافقة فلسطينية، أن القضية الفلسطينية هي "مشكلة" تنحصر في الضفة وقطاع غزة، من دون القدس الشرقية، وأن مصيرها مفتوح للتفاوض الذي ستشارك فيه إسرائيل، ليس بالضرورة لكونها قوة محتلة، إذ لم يرد في الوثيقة ذكر للاحتلال ولا لمرة واحدة، بل لأن لديها، كغيرها، ادعاء في هذه المنطقة. والأمر الوحيد الذي وافقت عليه إسرائيل في هذا الاتفاق هو مَنح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً لفترة انتقالية، إلى حين تحديد مصير هذه المنطقة. وكان المَنح الإسرائيلي لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة وغزة يعني أنها تمثل المرجعية صاحبة الصلاحية العليا التي تخولها هذا المَنح، وأن هذا الحكم الذاتي يأتي داخل السيطرة الإسرائيلية على المنطقة المشمولة بالمَنح. لقد اقتصر اتفاق "إطار سلام" كامب ديفيد على توقيع مصر وإسرائيل اتفاقية سلام في آذار/مارس ١٩٧٩، وبسبب انفراد مصر بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، فإنها أُخرجت من الصف العربي، ولم يتم توسيع السلام وفقاً للرؤية الواردة في ذلك الاتفاق، أو تطبيق مضمونه فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية. والأمر الوحيد الذي قامت به

إسرائيل بعد ذلك، ومن جانب واحد، جاء في سنة ١٩٨١، حين فصلت وزارة الدفاع الإسرائيلية، المسؤولة المباشرة عن شؤون الأرض المحتلة، الجانب المدني عن الأمني من مسؤوليتها (الجانب الأمني بقي يتبع لها من خلال القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي)، وقامت باستحداث هيئة تابعة لها باسم "مكتب تنسيق الحكومة في المناطق" ليتولى الإشراف على الشؤون المدنية للفلسطينيين (وليس للمستوطنين الذين يطبق عليهم القانون الإسرائيلي) في الضفة والقطاع. وتم في هذا السياق إنشاء ما يسمى "الإدارة المدنية" لكل من الضفة وقطاع غزة، والتي أصبحت من خلال مسؤوليها، وهم ضباط إسرائيليون، تدير العلاقة مع أهل الضفة والقطاع.⁹ وتبنت الحكومة الإسرائيلية رسمياً إطلاق التسمية العبرية "يهودا والسامرة" على الضفة، وأصبحت الإدارة المدنية الإسرائيلية عليها تسمى "الإدارة المدنية ليهودا والسامرة".

أمّا فيما يتعلق بالعرب الذين أغضبهم تحرك السادات وعقد اتفاقية سلام مصرية - إسرائيلية، فقد بدأت تحركاتهم نحو تقبّل وجود إسرائيل بإعلان مشروع سلام عربي (مشروع الأمير فهد) وافقت عليه القمة العربية التي عُقدت في مدينة فاس المغربية في سنة ١٩٨٢. وقد دعا هذا المشروع، وفقاً لمعادلة "الأرض في مقابل السلام"، إلى انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية، والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، في مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل.^{١٠} وفي سنة ١٩٨٨، وخلال عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة في الجزائر،

انتخابات ديمقراطية حرة بين العرب الفلسطينيين سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة [...]، من أجل [...] اختيار هيئة تمثيلية لإجراء مفاوضات في شأن فترة انتقالية من الحكم الذاتي. وتدوم هذه الفترة خمسة أعوام، وتبدأ بعد الاتفاق على مضمون الحكم الذاتي والترتيبات المتعلقة بتطبيقه. وفي موعد لا يتجاوز العام الثالث من هذه الفترة تبدأ مفاوضات الوضع النهائي، وتُبرم في نهايتها معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل. ومن خلال الفترة الانتقالية يتم منح فلسطيني الضفة والقطاع [...] حكماً ذاتياً يديرون فيه بأنفسهم شؤون حياتهم اليومية، وتظل إسرائيل مسؤولة عن الأمن والعلاقات الخارجية، وعن كل ما يتعلق بمواطني إسرائيل في يهودا والسامرة وقطاع غزة. "أما الأكثر غرابة في هذه الخطة فهو تأكيدها الصريح أنه [...] خلال فترة المفاوضات بأكملها وحتى توقيع اتفاق الحل الدائم، يستمر الحكم الذاتي ساري المفعول كما تحدد في المفاوضات بشأن الاتفاق المرهني"،^{١٣} الأمر الذي يعني أن فترة الحكم الذاتي ستكون مفتوحة المدة، ومرهونة بالتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، أي بقبول الرؤية والشروط الإسرائيلية. لذلك، من المفروض منه توقع أن يدوم الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة مديدة، إن لم يكن للأبد.

لم تُحدث خطة الحكومة الإسرائيلية، ولا المواقف العربية والفلسطينية الجديدة، الاختراق المطلوب لتفعيل مسيرة التسوية السياسية، وإنما تطلب ذلك تحركاً دولياً بمبادرة من إدارة بوش الأب الأميركية، عقب حرب الخليج الثانية في سنة ١٩٩١، أفضى

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة للتسوية يُستشف منها الاستعداد لقبول الاعتراف بإسرائيل. فقد اتُخذ القرار خلال هذه الدورة بإعلان قيام دولة فلسطين، في مقابل الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، والذي يتضمن الاعتراف بإسرائيل. وفي سنة ١٩٨٩، ومن أجل كبح جماح الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في سنة ١٩٨٧، واستعادة السيطرة على الأرض المحتلة، أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة للتسوية السياسية، وأعلنت أن هدفها [...] استمرار مسار السلام؛ وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية؛ والحل لعرب يهودا والسامرة وقطاع غزة؛ والسلام مع الأردن؛ وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة وقطاع غزة.^{١٤} ومن اللافت للانتباه أن أحداث وتطورات أكثر من عقد من الزمن منذ طرح "إطار سلام" كامب ديفيد لم تغير قيد أنملة تفكير الحكومة الإسرائيلية، فجاءت خطتها متطابقة تماماً مع الطرح الوارد في ذلك "الإطار"، مع إضافة تأكيدات مهمة بشأن النيات الإسرائيلية إزاء التسوية السياسية الدائمة.

ولخصت الحكومة الإسرائيلية هذه النيات كالتالي:

"(١) تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن.

"(٢) لن تتفاوض إسرائيل مع م. ت. ف.

"(٣) لن يطرأ تغيير على وضع يهودا والسامرة وقطاع غزة، إلا بما ينسجم والخطوط الأساسية للحكومة."^{١٥}

أما الترتيبات التي طرحتها الخطة الجديدة/القديمة فتقوم على إجراء [...]

لسنة ١٩٨٩: خمسة أعوام كمرحلة انتقالية، تقوم فيها "[...] سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية"، من خلال إجراء انتخابات "[...] في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ"، وتجري خلالها مفاوضات بشأن الوضع الدائم، في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة، "[...] ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨". بعد إجراء الانتخابات سيتم البدء بالتدرج بنقل الصلاحيات والمسؤوليات من "[...] الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية" إلى "السلطة الفلسطينية" (السلطة الوطنية الفلسطينية)، باستثناء القضايا المؤجلة للتباحث بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم، وهي: "القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك". ولتمكين "السلطة الفلسطينية" من ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها، سيتم منذ عشية إجراء الانتخابات، على أبعد تقدير، "[...] إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة."^{١٥} لقد تضمن النص في "إعلان المبادئ" هذا، إشارات واضحة إلى الشعب الفلسطيني عوضاً عن سكان الضفة والقطاع، بدلاً من "يهودا والسامرة"، لكنه، مع هذه الإشارات، لم يتضمن التزاماً إسرائيلياً بإنهاء الاحتلال، أو الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، وإنما تركت هذه الأمور الجوهرية لمفاوضات الحل الدائم التي كان هناك التزام إسرائيلي بموعد بدايتها، لكن ليس بموعد نهايتها. ومع ذلك، حصلت إسرائيل، ولأول مرة، على الموافقة الفلسطينية على إقامة حكم ذاتي فلسطيني

إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة. وكان التمتع الإسرائيلي لعقد هذا المؤتمر قوياً وواضحاً، ولم يتم تحصيل القبول الإسرائيلي بالمشاركة إلا بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية، وأنها تحصر المشاركة الفلسطينية في المؤتمر بممثلين من الضفة والقطاع، وليس من القدس، ومن دون ارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية، ليكونوا ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك. لقد كان واضحاً أن إسرائيل التي ذهبت مرغمة إلى المؤتمر، تحت وطأة ضغط أميركي شديد، لا تريد التخلي عن الأرض المحتلة، وأنها إن أرادت أن تتخلى عن أجزاء لا ترغب في الاحتفاظ بها فإن ذلك سيكون للأردن، ومن دون إقامة دولة فلسطينية. ولذلك فشل مسار المفاوضات اللاحق في واشنطن، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي استمر عامين تم خلالهما عقد ثماني جولات تفاوضية، في التوصل إلى أي نتيجة. لكن مساراً تفاوضياً سرياً موازياً جرى في أوسلو، بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، نجح في إنتاج "إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية" (إعلان المبادئ أو اتفاق أوسلو)، وتم توقيعه في واشنطن بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣.^{١٤} لم يخرج هذا "الإعلان" في جوهره قط عن حدود الرؤية الإسرائيلية المتطرفة تجاه الأرض المحتلة، لكن الجديد بشأنه هو الموافقة الفلسطينية الرسمية عليه. فترتيباته الأساسية تتقاطع بالكامل مع الخطوط العامة التي وردت في "إطار سلام كامب ديفيد" في سنة ١٩٧٨، وفي خطة الحكومة الإسرائيلية

إسرائيل احتفظت لنفسها بالسيطرة العليا والقول الفصل وحق النقض على حدود سيطرة هذه السلطة في المجالات كافة. لكن، فضلاً عن ذلك، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية، جرى تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق ("أ"؛ "ب"؛ "ج")، بحسب الكثافة السكانية، وحُدِّد مقدار الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية وفقاً للمنطقة.

ففي المنطقة "أ"، وهي غير متصلة جغرافياً، وتتكون من المدن الرئيسية ومحيطها، الأمر الذي يعني أنها تضم أكبر كثافة سكانية فلسطينية في الضفة، أعطيت السلطة الفلسطينية سيطرة مدنية وأمنية كاملة. وفي المنطقة "ب"، وهي أيضاً غير متصلة جغرافياً، وتشمل مناطق العديد من البلدات والقرى الفلسطينية، وتُعتبر المنطقة الثانية من حيث الكثافة السكانية، فقد أعطيت السلطة الفلسطينية سيطرة مدنية عليها، بينما بقيت السيطرة الأمنية مشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أمّا في المنطقة "ج"، وهي الأكبر مساحة (ثلثي مساحة الضفة تقريباً)، والأقل كثافة سكانية فلسطينية، فقد احتفظت إسرائيل لنفسها بالسيطرة المدنية والأمنية الكاملة عليها، ما عدا على السكان الفلسطينيين فيها الذين أُلحقت شؤونهم المدنية بالسلطة الفلسطينية. وبالتالي، تقلص الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية، وتبعثر أيضاً مكانياً، داخل الضفة.

لم يكن الجانب الفلسطيني ساذجاً غير مدرك لما تحاول إسرائيل أن تقوم به من تفريغ حتى للحكم الذاتي من مضمونه، لكن ما دفع الفلسطينيين إلى القبول بهذا التقسيم للضفة هو الاعتقاد أن الاتفاقية سيجري

في الضفة والقطاع، ضمن نطاق السيطرة الإسرائيلية الإجمالية، في مقابل الاعتراف الفلسطيني المسبق بدولة إسرائيل.

في ٤/٥/١٩٩٤، وقّع في القاهرة أول اتفاق ناجم عن "إعلان المبادئ"، وهو "اتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا"، كي ينظّم انتقال مسؤوليات وصلاحيات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية، إلى السلطة الفلسطينية^{١٦}. ويلاحظ من هذا الاتفاق أن إسرائيل احتفظت لنفسها بامتلاك "[...] السلطات والمسؤوليات التشريعية والقضائية والتنفيذية"، وبيّنت المجالات والحدود لنقل جزء من هذه السلطات والمسؤوليات إلى الجانب الفلسطيني المحدد بالقيود الواردة في هذا الاتفاق، وأهمها عدم الولاية الفلسطينية على المستعمرات، والمنشآت العسكرية الإسرائيلية، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية، والأمن الخارجي، والأمن الداخلي العام.

ولم تكنف إسرائيل في الإعلانات والاتفاقات السابقة كلها، بالحفاظ على جميع القيود على صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وإنما قامت بتمتين ذلك بإضافة تقييد مكاني/جغرافي جديد في "الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة - الاتفاقية الانتقالية"، والتي وقّعها الطرفان في ٢٨/٩/١٩٩٥،^{١٧} وتُعتبر هذه الاتفاقية الأساس الذي بُنيت عليه العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لاحقاً.

حددت "الاتفاقية الانتقالية" مجالات ومراحل وخطوات انتقال مختلف المسؤوليات والصلاحيات من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية، وكما هو متوقع، فإن

تنفيذها، وأنها تتضمن درجة تراكمية لمسؤوليات وصلاحيات السلطة على مراحل ثلاث، كل ستة أشهر، تصبح في نهايتها الضفة جميعها، باستثناء المستعمرات، تحت السيطرة الفلسطينية. كما كان هناك تفاؤل فلسطيني بأنه مع نهاية المرحلة الانتقالية، أي في سنة ١٩٩٩، سينتهي الاحتلال وتقوم الدولة الفلسطينية، لكن ذلك لم يحدث. عوضاً عن ذلك، تدرجت الأمور في اتجاه معاكس لما هو مأمول فلسطينياً، إذ انتهت الفترة الانتقالية المفترضة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ من دون التوصل إلى اتفاق نهائي ودائم. وبدلاً من أن يعلن الفلسطينيون انتهاء "اتفاق أوسلو" مع تداعياته كلها، أو التوصل مع إسرائيل إلى اتفاق على تمديد جديد له بمراحل زمنية محددة، جرى فتح المرحلة الانتقالية انسيابياً من دون تحديد سقف زمني جديد لانتهائها، فأصبحت كأنها مرحلة نهائية دائمة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما قامت إسرائيل في أعقاب عملية تفجير في تل أبيب، في سنة ٢٠٠٢، باجتياح عسكري شامل لمناطق السلطة الفلسطينية، مستعيدة السيطرة الأمنية الكاملة على أرجاء الضفة كافة. وبالتالي، عوضاً عن تمدد مسؤوليات السلطة وصلاحياتها تبعاً من منطقة إلى أخرى داخل الضفة، جاء التمدد عكسياً، إذ قامت إسرائيل بتقليص صلاحيات هذه السلطة، وجعلتها مقتصرة على الجانب المدني فقط. وفي السنة نفسها بدأت إسرائيل بناء الجدار العازل داخل الضفة كي يفصلها عنها، ويضم إليها (إسرائيل) فعلاً مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة.

المهم في الأمر، أنه في الوقت الذي كانت

إسرائيل تقلص مسؤوليات السلطة الفلسطينية وصلاحياتها، تبني مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بيروت "مبادرة السلام العربية" التي أطلقها الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي في حينه. وتقوم هذه المبادرة على أساس معادلة "الأرض في مقابل السلام"، والتي تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وقبولها إقامة دولة فلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧، وإيجاد حل لقضية اللاجئين استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، في مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وتطبيع العلاقات معها.^{١٨}

في سنة ٢٠٠٥ قررت الحكومة الإسرائيلية إخلاء قطاع غزة من طرف واحد، ففككت المستعمرات، وسحبت قواتها العسكرية إلى حدود سنة ١٩٦٧، من دون إنهاء الاحتلال رسمياً، وقامت منذ ذلك الحين بفرض حصار مشدد على الفلسطينيين هناك. أمّا دلالة ذلك فهي توصل إسرائيل إلى الاقتناع بعدم جدوى الاحتفاظ بالقطاع، وإرسال رسالة فحواها استعدادها، عندما يحين الوقت وتنضج الشروط والظروف المواتية لها، للتخلي عنه رسمياً. وفي المقابل، أعادت إسرائيل في سنة ٢٠٠٦ تفعيل الإدارة المدنية لحكمها العسكري في الضفة، الأمر الذي يعني تركيز اهتمامها على إعادة إحكام السيطرة عليها، وتهميش دور السلطة الفلسطينية المقلص أصلاً فيها.

ومع أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي استمرت حتى سنة ٢٠١٤، حين انهارت وتوقفت، إلا إنها لم تنجح في تحقيق نتائج إيجابية؛ بل إن إسرائيل انهمكت في توسيع وقائعها

كنت في واشنطن أن المصطلحات لن تشكل أي مشكلة إذا ما اتفقنا على الجوهر"، وبأننا "سنكون مستعدين، من ضمن تسوية سلمية مستقبلية، للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية."

لم يكن نزع سلاح الدولة الفلسطينية، في مفهوم نتنياهو، هو شرطه الوحيد على الفلسطينيين، بل كان مجرد واحد من الشروط. فالقدس بالنسبة إليه، خارج نطاق البحث، ويجب أن تبقى موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل التي لن تقبل بالعودة إلى حدود ١٩٦٧، بل إن السيطرة الأمنية من النهر إلى البحر يجب أن تبقى لها (إسرائيل)، مع الاحتفاظ بسيطرتها على كامل المجال الجوي، فضلاً عن ضرورة اعتراف الفلسطينيين رسمياً بيهودية إسرائيل، والإقرار بعدم المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إليها.

ومع مرور الوقت بدأ نتنياهو الذي دخل في حالة جفاء مع إدارة أوباما، يتراجع عن قبوله بإقامة دولة فلسطينية، حتى مع الشروط التي وضعها، وراح يطرح تسوية يحصل فيها الفلسطينيون على "كيان" أطلق عليه تعبير "أقل من دولة"، من دون أن يفسر أو يفصل مدلول ذلك. لكن في خطاب متلفز لأعضاء حزب الاتحاد القومي الإسرائيلي اليميني، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ذكر نتنياهو أنه "قبل سنوات قليلة كانت هذه الأرض مهجورة، ومنذ عودتنا إليها بعد سنوات طويلة وأجيال عاشت في المنفى، عادت أرض إسرائيل لتزدهر"، وأكد "نحن نبني الأرض ونستوطنها على الجبل وفي الوادي والجليل والنقب ويهودا والسامرة، لأن

الاستيطانية داخل الضفة، بينما توالى انحسار ولاية السلطة الفلسطينية لتصبح مقتصرة في الأساس على متابعة الشؤون الإدارية والمدنية لفلسطيني الضفة داخل مناطق التجمعات السكانية الكثيفة. وهكذا استطاعت إسرائيل عبر سلسلة من القرارات والسياسات والإجراءات تحويل السلطة الفلسطينية من مشروع للتحرر وتحقيق الاستقلال، إلى سلطة حكم ذاتي مقلص تحت الاحتلال.

السؤال الأهم

منذ أن تسلّم بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية اليمينية مجدداً في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩، حتى الآن، وهو لا يزال يراوغ في موضوع التسوية السياسية. فعلى غرار يتسحاق شمير، رئيس حكومة إسرائيل في أثناء عقد مؤتمر مدريد للسلام، والذي طرح في حينه على العرب معادلة "السلام في مقابل السلام"، عوضاً عن معادلة "الأرض في مقابل السلام" المتبنّاة من طرفهم، يريد نتنياهو تحقيق السلام، لكن من دون التخلي عن الأرض، وتحديداً عن القدس الشرقية والضفة، ومن دون ضمّ فلسطيني الضفة إلى إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى خلخلة معادلتها الديموغرافية الدقيقة. وعندما جرى الضغط عليه مباشرة بعد تسلّمه المنصب، من جانب الإدارة الأميركية في عهد أوباما، ومطالبته بالإقرار بحل الدولتين، اضطر نتنياهو إلى إلقاء خطاب في جامعة بار - إيلان، ذكر فيه على مضمض تعبير "دولة فلسطينية" ١٩. لكن ذلك التعبير جاء مكبلاً بكثير من الشروط التي تفرغه في واقع الحال من مضمونه، ففي هذا الخطاب قال نتنياهو: "بلّغت الرئيس أوباما عندما

وخصوصاً الدول الخليجية، سيكون له الأثر الإيجابي الأهم في التوصل بسهولة أكبر، إلى تسوية هذه القضية. ومن هذا المنطلق بدأت مساعي الرئيس الأميركي لعقد ما أطلق عليه تعبير "صفقة العصر"، والتي تستهدف أساساً تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية خليجية، وتشتمل على إيجاد تسوية فلسطينية - إسرائيلية.^{٢٢}

من الجلي أن الهدف الإسرائيلي الذي تبناه ترامب يستهدف إضعاف الموقف الفلسطيني في التسوية المرتقبة، إذ إن إخراج العرب المسبق من دائرة ترابط التسوية الفلسطينية/العربية - الإسرائيلية سيقلص القدرة الفلسطينية على مواجهة الضغوط الإسرائيلية التي ستتعرض، ليس فقط عبر إفقاد الفلسطينيين دعماً عربياً هم في أمس الحاجة إليه، بل، وفي الأساس، جراً قلب هذا الدعم إلى ضغط يمارس عليهم للقبول بتسوية وفق الشروط الإسرائيلية. عندئذ، سيتمكن اليمين الإسرائيلي من تحقيق غايته الأساسية في الإجهاز على حل الدولتين، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، واستبدال ذلك بنوع من الحكم الذاتي لفلسطيني الضفة تحديداً (تحت أي مسمى ملائم)، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام إسرائيل لاستمرار السيطرة على الأرض، والتخلص من العبء القانوني المترتب على وجود الفلسطينيين فيها، وذلك من خلال إيجاد ارتباط محتمل مع الأردن، أو حتى مع إسرائيل ذاتها.

"الحكم الذاتي": المفهوم والتطبيق

الحكم الذاتي هو ترتيب سياسي داخل الدولة الموحدة ذات الحكم المركزي يقوم على

هذه الأرض أرضنا، ولدينا الحق في العيش بها، هنا إسرائيل، نعيش ونموت من أجلها.^{٢٠} وفي كلمة له في معهد "تشتهام هاوس" في لندن، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، جاءت على هامش احتفالية رئيسة حكومة بريطانيا بمئوية وعد بلفور، تمادى نتنياهو في الموضوع حين ذكر أنه "يتوجب التفكير في نماذج جديدة للسيادة الفلسطينية على الأرض بما فيها الحدود المفتوحة"، كما "يتوجب القيام بحل سلمي يضمن بقاء المستوطنين في بيوتهم".^{٢١}

لقد ازدادت قدرة نتنياهو واليمين الإسرائيلي على التعبير بحرية كبيرة عن الغاية المراد تحقيقها من التسوية السياسية، بوصول دونالد ترامب الموالي بشدة لإسرائيل إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، إذ توقف الضغط الذي مارسته الإدارة الأميركية السابقة على الحكومة الإسرائيلية، بل إن الموقف الأميركي انقلب في اتجاه مساندة كاملة لإسرائيل. فالرئيس الأميركي الجديد لم يعد يطالب إسرائيل بتسوية تقوم على أساس "حل الدولتين"، أو بوقف الاستيطان، أو حتى بخفض وتيرته، وإنما وعد بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، وهو ما أعلنه في ٢٠١٧/١٢/٦، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

أما ما فاق ذلك فكان تبني ترامب وجهة نظر اليمين الإسرائيلي، والتي عبّر عنها نتنياهو باستمرار، وهي أن السلام المنشود في المنطقة بين العرب وإسرائيل ليس من الضروري أن يمر أولاً، عبر بوابة حل القضية الفلسطينية كي يتحقق، بل على العكس من ذلك، تدفع وجهة النظر هذه في اتجاه أن الانطلاق من العرب لتحقيق السلام،

الشرعية لهذا الشعب الذي يسعى لنيل الحرية والاستقلال. ولا ينفع في هذا السياق، حتى لو اعترفت إسرائيل بحقيقة وواقع استعمارها لفلسطين، طرح نموذج الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني لأن عصر الاستعمار انتهى، ولم يعد مقبولاً لتنظيم العلاقة بين المستعمر والمستعمر بحكم ذاتي دائم كانت صيغته مطروحة أصلاً لإيصال المستعمرات إلى الوضعية التي يمكنها فيها ممارسة حق تقرير مصيرها وتحصيل حريتها، وتحقيق استقلالها.

في سنة ١٩٤٨ تأسست إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، وفي سنة ١٩٦٧، احتلت القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة، مستكملة سيطرتها على كل فلسطين. هذه المناطق من فلسطين التي احتلت في سنة ١٩٦٧، هي أرض محتلة، وفقاً لأحكام القانون الدولي، والقرارات المتعاقبة للأمم المتحدة بهيئاتها المتعددة، وفي عُرف العالم أجمع، وإقرار المجتمع الدولي بأطرافه ومكوناته كافة. وللاعتبارات الدولية، من جهة، والديموغرافية، من جهة أخرى، لم تقم إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ سوى بضم غير معترف به دولياً، للقدس الشرقية، الأمر الذي أدى، من وجهة النظر الإسرائيلية، إلى إدخالها تحت السيادة الإسرائيلية. أمّا بالنسبة إلى الضفة وقطاع غزة، فحتى مع الادعاء الإسرائيلي أنهما منطقة متنازع عليها، فإن إسرائيل لم تفرض سيادتها عليها، وبالتالي لم تدخلها داخل نطاق الدولة. ونتيجة ذلك، فإن فلسطينيي هذه الأرض المحتلة، باستثناءات قليلة من القدس الشرقية، لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، وليسوا مؤهلين أصلاً، من وجهة قانونية إسرائيلية، للحصول

أساس نقل، وليس مجرد تفويض، سلطات ومسؤوليات وصلاحيات من السلطة المركزية العليا إلى مكون (أو مكونات) داخل الدولة، تتشكل بالعادة من أقلية أو أقليات، وذلك بهدف منح الفرصة لهذا المكون (أو تلك المكونات) "[...] ليقدر، باستقلالية عن تلك السلطة العليا، في شؤون محددة منحتة إياها تلك السلطة العليا، من أجل تحقيق المصلحة العامة لمن هم تحت نطاق مسؤوليته."^{٢٣} وهذا الأمر يعني أن الحكم الذاتي هو اعتراف بقدر من الاستقلالية والسيادة الداخلية لأقلية ما داخل نطاق الدولة، وأن الترتيب بشأنه يجب أن يتم بالتوافق والتراضي بين الطرفين، الناقل والمنقول له. فالحكم الذاتي لا يفرض عنوة أو ينتزع بالقوة، وإنما يتم بالاتفاق، ويرسم إما في الدستور، وإما في قانون أو تشريع خاص، وإما حتى في إطار اتفاقية دولية، وقد يتم بمجرد العرف المتبع والتقاليد المرعية.^{٢٤}

من خلال عرض مفهوم الحكم الذاتي يتضح أن إسرائيل، وأياً من الأطراف الإقليمية والدولية، لا يمتلكان الحق في طرحه، أو التداول بشأنه، أو فرضه، أساساً لتسوية القضية الفلسطينية. فالحكم الذاتي نموذج لا ينطبق بتاتا على الوضعية الفلسطينية، ولا يمكن لأي صيغة من صيغه أن تكون كفيلة، أو كافية، لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

الفلسطينيون شعب تعرّض لنكبة التفتت والتهجير جراء إنشاء إسرائيل في سنة ١٩٤٨، وهم ليسوا أقلية قومية إلا الجزء الذي بقي منهم داخل وطنهم بعد قيام إسرائيل في تلك السنة. والصراع القائم منذ ذلك الوقت حتى الآن، يدور حول إحقاق الحقوق الوطنية

وإبقاؤهم جزءاً لا يتجزأ من نسيج الدولة. بل على العكس تماماً، فإن الهدف من هذا المسعى الإسرائيلي يتلخص برغبة إسرائيل في الاحتفاظ بالأرض المحتلة، كأمر واقع، ومنع الفلسطينيين من العبور، كنتيجة لذلك، إلى داخل النظام السياسي الإسرائيلي. وإسرائيل التي تريد أن تكون يهودية فقط تخشى من أن هذا العبور سيؤدي، ومن خلال اتباع وسائل العمل السياسي الديمقراطي، إلى تغيير ليس فقط نظامها السياسي، بل طبيعة الدولة التي ترغب فيها، وتعمل كي تكون بالشكل الذي تريده.

إنذاً، ومن أجل تحقيق هدفها، تحاول إسرائيل أن تخترع نموذجاً جديداً للحكم الذاتي لم يعرفه العالم من قبل، وهو "الحكم الذاتي خارج النطاق الإقليمي" (-extra-territorial): حكم ذاتي لدولة على منطقة خارج نطاق سيادتها، وعلى أناس ليسوا مواطنين فيها. هذا النموذج غير المعروف أو الموجود أصلاً يراد به أن يعطي الحق لمن ليس له حق، في أن يقرر مصير من له الحق في تقرير المصير. وحتى لو تم الافتراض أن إسرائيل تريد أن تفرض هذا النموذج فرضاً على الفلسطينيين في الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فإن عليها أن تقوم، أولاً، بضم هذه الأرض لتصبح جزءاً من الدولة، وبمنح الفلسطينيين فيها الجنسية الإسرائيلية وحقوق المواطنة في المشاركة السياسية الكاملة في النظام السياسي، لتكون بعدها مؤهلة للتفاوض معهم بشأن منحهم الحكم الذاتي. ومن نافل القول أن نموذج الحكم الذاتي الذي لا ينطبق على الأرض المحتلة وفلسطينيينها، يمكن أن ينطبق الآن على الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، والذين

عليها، حتى إن أرادوا ذلك. وبالتالي، هم ليسوا مواطنين إسرائيليين، بل يحملون الجنسية الفلسطينية، ويتبعون قانونياً السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يعني أن الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بمواطنيها، لا تشكل جزءاً من إسرائيل، وأنها ليست إقليمياً من أقاليمها، بل إن إسرائيل لا تريدها أن تصبح كذلك. فكيف يمكن لدولة محتلة أن تفرض على منطقة تحتلها حكماً ذاتياً دائماً، وهذه المنطقة ليست جزءاً أصيلاً منها، وسكان هذه المنطقة ليسوا مواطنين فيها؟ ليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل تريد أيضاً فرض هذا الحكم الذاتي عنوة على الفلسطينيين من دون الاكتراث بتحصيل رضاهم وقبولهم بذلك، وهو أمر يخرج عن نطاق التراضي المطلوب بين أي طرفين لتطبيق الحكم الذاتي.

الحكم الذاتي هو ترتيب وقائي في أغلب الأحيان، يتم اللجوء إليه لمنع انفصال قسم من مواطني الدولة، وجزء من أراضيها، عنها. أما المسعى الإسرائيلي لفرض الحكم الذاتي على أهل الأرض المحتلة، وفي جزء منها، وخصوصاً في الضفة، فالهدف منه إقصائي، وليس استيعابياً. فهم، أساساً، ليسوا جزءاً من نظام سياسي ديمقراطي، وإنما خاضعون للاحتلال، ولا يشاركون بحرية وعلى قدم المساواة مع غيرهم في العملية السياسية داخل النظام السياسي الإسرائيلي. المقصود من فرض الحكم الذاتي على الفلسطينيين ليس تحصين مشاركتهم الديمقراطية على مستوى الحكم المركزي من خلال منحهم سلطات وصلاحيات ومسؤوليات إضافية وواسعة في مجال تنظيم شؤونهم الذاتية، كي يتم استرضائهم

يشكلون أقلية قومية حالياً داخلها.^{٢٥}

المحتلة منذ سنة ١٩٦٧.

لن يشكل نموذج الحكم الذاتي، مهما تكن الإجراءات الإسرائيلية، حلاً مقبولاً للشعب الفلسطيني. الحل المقبول يتلخص باتباع أحد مسارين: الأول، إنهاء إسرائيل لاحتلالها، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧، وفقاً لمعادلة "حل الدولتين"، وتبعاً لمفاوضات تستهدف تحديد كيفية تحقيق هذه الغاية. أما المسار الثاني فهو مسار "حل الدولة الواحدة"، والذي يتم بضم الأرض المحتلة وفلسطينيها إلى إسرائيل، وإيجاد دولة واحدة، إما أن تكون في نهاية المطاف بصيغة دولة لكل مواطنيها، وإما بصيغة دولة ثنائية القومية يمكن أن تقوم على أساس فيدرالي، أو بتقسيمها إلى مناطق حكم ذاتي. ■

الخلاصة

بعد هذا العرض، نسأل: لماذا قبل الفلسطينيون في اتفاق أوسلو، بحكم ذاتي، عبر ممثلهم الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية؟ والجواب هو أن هذا القبول جاء على أساس أن الحكم الذاتي هو مجرد مرحلة انتقالية، وليس نهائية، ضمن عملية سياسية تتشكل من رزمة متتابعة ومتكاملة، تنتج بعد مرور خمسة أعوام دولة فلسطينية مستقلة وسيادية على حدود سنة ١٩٦٧. فالفلسطينيون لم يقبلوا في اتفاق أوسلو، ولا في جميع المفاوضات التي جرت بعد ذلك، أن يقتصر تحقيق حقوقهم الوطنية الشرعية على إقامة حكم ذاتي في مناطق داخل الأرض

المصادر

- ١ للاطلاع على هذه الوعود المتضاربة، راجع: جورج أنطونيوس، "يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية"، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ط ٨، ١٩٨٧).
- ٢ "تقرير اللجنة الملكية لفلسطين: الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩" (القدس: مكتب الطباعة والقرطاسية، ١٩٣٧).
- ٣ علي الجرباوي، "قراءة مختلفة للتاريخ: الوجه الآخر للنكسة"، "سياسات"، العدد ٤٠ (تموز ٢٠١٧)، ص ٨٣ - ٨٩.
- ٤ منذ احتلال ١٩٦٧، بدأت إسرائيل تطرح بشكل متوالٍ عدداً من المشاريع لتسوية الصراع، وكانت هذه المشاريع في مجملها تقوم على إعطاء الفلسطينيين في الأرض المحتلة حكماً ذاتياً. للاطلاع على هذه المشاريع، انظر: هاني مندس، "مشروع الحكم الذاتي: جزء من مؤامرة كذب ديفيد لتصفية ثورة الشعب الفلسطيني وحقوقه" (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٠)، ص ١٣ - ٢٧.
- ٥ علي الجرباوي، "فصل الضفة عن القطاع: مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي" (القدس: معهد

- أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ "ماس"، (١٩٩٩)، ص ٨٩ - ١٠٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.mas.ps/files/server/20142210121752.pdf>
- ٦ للاطلاع على جذور السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة، وعمليات الاستيطان، راجع:
 جيفري أرونسن، "سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة"، ترجمة حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠).
- ٧ للاطلاع على نص الخطاب، راجع موقع الكنيست في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://knesset.gov.il/docs/arb/sadatspeech.htm>
- ٨ انظر موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Camp_david_accord.pdf
- ٩ رجا شحادة، "قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٧١ - ٨٢؛ إسماعيل سرور شلش، "الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)... بين التقرير والتقويم"، "شؤون عربية"، العدد ٣٣/٣٤ (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر، ١٩٨٣)، ص ٦٠ - ٧٣.
- ١٠ انظر موقع الموسوعة الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://tinyurl.com/yb827623>
- ١١ انظر موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://tinyurl.com/yczudzdv>
- ١٢ المصدر نفسه.
- ١٣ المصدر نفسه.
- ١٤ انظر: "إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣)"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١٦ (خريف ١٩٩٣)، ص ١٧٥ - ١٩٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/4868_0.pdf
- ١٥ المصدر نفسه.
- ١٦ انظر نص اتفاق "غزة - أريحا" في: "نص اتفاق القاهرة" الذي وقّعه الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١٧ (شباط ١٩٩٤)، ص ٢٠٩ - ٢١١؛ و"نص وثيقة القاهرة الثانية التي وقّعها الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي، وتتناول الترتيبات الأمنية على المعابر في غزة وأريحا"، المصدر نفسه، ص ٢١١ - ٢١٥، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/9104.pdf>
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/9105.pdf>
- ١٧ انظر موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة - الاتفاقية الانتقالية"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/28-9-1995.pdf>
- ١٨ للاطلاع على نص مبادرة السلام العربية، انظر موقع "المعرفة"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://tinyurl.com/yckym7tc>
- ١٩ للاطلاع على نص خطاب نتنياهو، انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة الإنجليزية، في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.mfa.gov.il/mfa/pressroom/2009/pages/address_pm_netanyahu_bar-ilan_university_14-jun-2009.aspx

٢٠ انظر: "نتنياهو: الضفة الغربية جزء من إسرائيل"، موقع وكالة "فلسطين اليوم" في الرابط الإلكتروني التالي: <https://paltoday.ps/ar/post/305996>

٢١ انظر: "نتنياهو يتحدث عن دولة فلسطينية دون حدود"، موقع "الجزيرة نت"، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://tinyurl.com/ya4rd5gs>

٢٢ علي الجرباوي، "مستقبل فلسطين في عهد ترامب المضطرب"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١١٠ (ربيع ٢٠١٧)، ص ٢٥ - ٣١.

٢٣ Tim Potier, *Conflict in Nagorno-Karabakh, Abkhazia and South Ossetia: A Legal Appraisal* (The Hague, London, Boston: Kluwer Law International, 2001), p. 54.

٢٤ Thomas Benedikter, *The World's Modern Autonomy Systems: Concepts and Experiences of Regional Territorial Autonomy* (Bozen/Bolzano, Tyrol: Institute of Minority Rights, 2009), p. 20.

٢٥ سعيد زيداني، "المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٣ (صيف ١٩٩٠)، ص ٤٢ - ٥٥.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

رام الله العثمانية: دراسة في تاريخها الاجتماعي

١٩١٨ - ١٥١٧

سميح حمودة

تقديم: سليم تماري

٤٢٥ صفحة ١٢ دولاراً